

Distr.
GENERAL

E/C.7/1996/5
3 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الموارد الطبيعية

الدورة الثالثة

٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض خطط التنفيذ لتلافي وقوع

أزمة المياه العذبة

إعداد خطط تنفيذية لتلافي وقوع

أزمة المياه العذبة

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١ - ٢	أولا - معلومات أساسية
٢	٣ - ٥	ثانيا - مقررات لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية
٣	٦ - ١٠	ثالثا - استعراض الإجراءات التي اتخذت في تنفيذ تقييم المياه العذبة

أولا - معلومات أساسية

١ - في المقرر ١/٢ الذي اعتمدته لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثانية لعام ١٩٩٤، لاحظت اللجنة بقلق التقدم البطيء المحرز بصدد تنفيذ توصيات خطة عمل مار دل بلاتا وجدول أعمال القرن ٢١؛ ولاحظت مع الجزع أن حوالي ٨٠ بلدا تشمل ٤٠ في المائة من سكان العالم تعاني بالفعل من نقص خطير في المياه؛ وأن ندرة الموارد المائية، أصبحت، في كثير من الحالات، العامل المقيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولاحظت أيضا أن التلوث المتزايد على الدوام أصبح مشكلة رئيسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق الساحلية^(١).

٢ - في ضوء هذه الاعتبارات، أوصت اللجنة، أيضا في المقرر ١/٢، بأن تقوم لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية لعام ١٩٩٤ بالتأكيد على الأهمية البالغة لوضع خطة تنفيذ عالمية لتلافي وقوع أزمة المياه الوشيكة، تتضمن مبادئ للإدارة الفعالة لموارد المياه والأراضي، ومبادئ توجيهية وجدول أعمال القرن ٢١؛ وأوصت أيضا بأن تقوم لجنة التنمية المستدامة بتقديم الدعم بصياغة خطة التنفيذ هذه لتستعرضها لجنة الموارد الطبيعية سنة ١٩٩٦؛ وأوصت كذلك أن توافق اللجنة على أن يقوم الفريق العامل المعني بالمياه والتابع للجنة الموارد الطبيعية بالاشتراك مع اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه والتابعة للجنة التنسيق الإدارية بصياغة الخطة معتمدين على نتائج الاجتماعات الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تقرر بالفعل لتناول هذه المسألة والأنشطة ذات الصلة الأخرى التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة^(٢).

ثانيا - مقررات لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية

٣ - لاحظت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية لعام ١٩٩٤، بقلق بالغ أن بلدانا كثيرة تواجه أزمة مياه، مع تدهور سريع في نوعية المياه، ونقص خطير في المياه وانخفاض توفر المياه العذبة مما يؤثر بشدة على صحة الإنسان، والنظام الإيكولوجي والتنمية الاقتصادية^(٣).

٤ - غير أن لجنة التنمية المستدامة لم تعمل بتوصية اللجنة بشأن صياغة خطة تنفيذ لتلافي وقوع أزمة مياه عذبة. وبدلا من ذلك، فإنها حثت برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على القيام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وكذلك المنظمات غير الحكومية، بتعزيز جهودها الرامية إلى إعداد تقييم شامل لموارد المياه العذبة، بهدف تحديد مدى توافر تلك الموارد، وعمل إسقاطات للاحتياجات المقبلة، وتحديد المشاكل التي ستظهر فيها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٩٧^(٤).

٥ - ودعت اللجنة الحكومات إلى التعاون الفعال بتقديم مدخلات تقنية للعملية، مع مراعاة الحاجة إلى دعم المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية، ورحبت بالعرض المقدم من حكومة السويد للإسهام بإعداد تقييم أولي للمياه العذبة. وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يدعو لجنة الموارد الطبيعية إلى تناول مسألة موارد المياه العذبة كجزء من التقييم الشامل في دورتها الثالثة لعام ١٩٩٦. وقررت اللجنة أن تستعرض، في دورتها لعام ١٩٩٧، نتيجة جميع الأعمال المعلقة أعلاه^(٤).

ثالثاً - استعراض الإجراءات التي اتخذت في تنفيذ تقييم المياه العذبة

٦ - يجري تنفيذ التقييم من خلال لجنة توجيهية تتكون من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومعهد ستوكهولم للبيئة، الذي كلفته حكومة السويد بأن يتعاون بالنيابة عنها في إعداد التقييم. وقامت اللجنة الفرعية المعنية بـمـوارد المياه والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، في دورتها الخامسة عشرة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، بتعيين إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتمثيل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في اللجنة التوجيهية. وعلاوة على الدعم المقدم من حكومة السويد من خلال معهد ستوكهولم للبيئة، قدمت حكومات كل من الدانمرك وكندا والنرويج وهولندا دعماً مالياً وتقنياً. وقد عقدت اللجنة التوجيهية إلى الآن خمس جلسات كان آخرها في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

٧ - وكما تتصور اللجنة التوجيهية، فإن التقرير الذي سيقدم إلى لجنة التنمية المستدامة وإلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٧، سيتكون من أربعة فروع، تضاف إليها وثائق معلومات أساسية تحتوي على مناقشة متعمقة للمسائل التي تبحث في كل فرع. وسيقدم الفرع الاستهلاكي للتقرير الأساس المنطقي لهذا التقييم، متضمناً بشكل مجمل المخاوف التي أفضت إلى هذا التقييم من ناحية تزايد الطلب على الاستخدامات المتزاخمة، والضغوط الواقعة على الموارد نتيجة تزايد التلوث، والآثار والنتائج التي ترتبها الممارسات غير الملائمة لإدارة المياه والأراضي على تدفق المياه ونوعيتها، وعلى تدهور الأرض، والحاجة إلى السيطرة على الآثار البيئية لتنمية موارد المياه واستخدامها، والحاجة إلى وضع نهج تعاونية لتنمية موارد المياه المشتركة، والحاجة لكفالة أن تتناول سياسات تنمية وإدارة موارد المياه مسألة التخفيف من حدة الفقر. أما الفرع الثاني من التقرير فسوف يتناول مسائل عالمية تتصل بمدى توافر المياه، وقابليتها للتغير ونوعيتها والضغط على هذا المورد بسبب استخدامه. وسيحاول هذا الفرع أن يقدم تقييماً للحالة الراهنة بشأن مدى توافر المياه واستخدامها في سياق الدورة المائية. وسيناقش هذا الفرع القوى المؤثرة مثل دينامية السكان وأنماط الاستهلاك. وقد عقدت جلستان لفريق خبراء نظمتهما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوصفهما وكاليتين رائدتين وكان الهدف من فريق الخبراء هو الوصول إلى أفضل بيانات متاحة واستعراضها والتأكد من موثوقيتها. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات

البشرية (الموئل) بيانات بشأن الاستخدامات للأغراض الزراعية والصناعية والمحلية. أما المعلومات المتعلقة بنوعية المياه فيجري الحصول عليها من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية من خلال برنامج المياه التابع للنظام العالمي للرصد البيئي.

٨ - أما الفرع الثالث من التقرير، الذي يجري إعداده بمشاركة معهد ستوكهولم للبيئة الذي يقوم بدور وكالة رائدة بالنيابة عن اللجنة التوجيهية، فسوف يستخدم عددا من السيناريوهات بمدى زمني حتى عام ٢٠٢٥ بغية التحري عن الآثار المحتملة للاتجاهات والسياسات في البحث عن مسار للاستدامة. وستعمل السيناريوهات على عرض الاختلافات بين أقاليم مختلفة من العالم، وستتضمن تحليلا لأحواض أنهار مختارة بهدف تحديد مجالات العمل ذات الأولوية.

٩ - وسيقدم الفرع الأخير من التقرير مجموعة خيارات للسياسة العامة ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة والانتفاع بموارد المياه على المدى الطويل، استنادا في المقام الأول إلى التحليل الذي أجري في الفروع السابقة. وستحاول خيارات السياسة هذه الربط بين مسائل إدارة الأراضي والمياه، والمياه من أجل الأمن الغذائي، والإمداد بمياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية والمجاري وصحة الإنسان في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠ - وسيضاف إلى التقرير دراسات مكلف بإجرائها عن الجوانب الاقتصادية لتنمية موارد المياه المستدامة واستخدامها، والمسائل المتعلقة بالجنسين فضلا عن دراسة عن العلاقة بين موارد المياه والتوسع الحضري، ودراسة عن النهج التعاونية لتنمية أحواض الأنهار المشتركة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٦ والتصويب (E/1994/26 و Corr.1)، الفصل الأول، الفرع جيم.

(٢) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٢ (E/1994/33/Rev.1)، الفصل الأول، الفقرة ١٣٣.

(٣) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفقرة ١٤٨.

(٤) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفقرات ١٤٩ - ١٥١.

— — — — —